# نتائج أعمال متميزة لـ "فيصل الإسلامي" خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥م

السيد الأستاذ/ عبد الحميد أبو موسى
محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري

تمكّن بنك فيصل الاسلامي المصري من تحقيق نتائج مالية قوية خلال الربع الأول من العام الحالى في ضوء كفاءة السياسات التشغيلية للبنك وتحسن بيئة العمل المصرفي بفضل التقدم الملحوظ الذي حققته مصر على صعيد استقرار الاقتصاد الكلى والسياسات الاقتصادية والمالية التى انتهجتها الحكومة وأسفرت عن تحسن المؤشرات الاقتصادية وزيادة التدفقات الدولارية واستقرار سعر الصرف. وقد سجلت الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية لبنك فيصل نحو ٣٤,٨ مليار جم، ووصل إجمالى القاعدة الرأسمالية إلى ٣٦,٣ مليار جم، وانعكس ذلك على نسبة كفاية رأس المال لتبلغ ٢٤,٤٪ فى نهاية مارس ٢٠٢٥م ولتتجاوز بذلك النسبة الإلزامية المحددة من قبل البنك المركزي المصرى البالغة ١٢,٥٪، كما سجلت نسبة "الرافعة المالية" نحو ١٤٪ تقارب ٥ أضعاف الحد الأدنى المقرر البالغ ٣٪.

وتعقيباً على نتائج أعمال فيصل الاسلامي، أكد السيد/ عبد الحميد أبوموسى - محافظ البنك - بأن تحسن وضع الاقتصاد المصري كان عنصراً محورياً في استقرار القطاع المصرفي وتمتعه بتوقعات إيجابية لعام ٢٠٢٥م وفقاً لوكالة فيتش مدعوماً بتحسن الظروف التجارية والتشغيلية في ضوء انخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة إلى جانب تحسن ثقة المستثمرين وزيادة مستويات السيولة بالعملة الأجنبية، وفي هذا السياق تمكّن مصرفنا من تحقيق زيادة في إجمالي أصوله بلغت ٤,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٢٤٥,١ مليار جم بنهاية مارس ٢٠٢٥م مقابل ٢٤٠,٢ مليار جم فى نهاية عام ٢٠٢٤م، مع صعود أرصدة التوظيف والاستثمار (بعد استبعاد المخصص) إلى ٢٢٥,٨ مليار جم محققة زيادة قدرها ٣,١ ملياراً، مدعومة بالارتفاع المحقق فى الأوعية الادخارية بمقدار ٥,٤ مليار جم لتصل أرصدتها إلى ١٨٢,٥ ملياراً بفضل نجاح البنك فى تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة وسرعة تلبية احتياجات العملاء مما أدى إلى تزايد الثقة التى يحظى بها من جانب مختلف فئات وشرائح العملاء.

وفيما يخص جودة الأصـول، فقد سـجلت نسـبة الديون غير منتظمة السـداد نحو ١,٤٪ فى مارس ٢٠٢٥م، وتُعد هذه النسبة من أقل النسب على مستوى القطاع المصرفى المصرى، كما تراجع عبء الاضمحلال عن عمليات التوظيف والاسـتثمار ليبلغ ٢١,٤ مليون جم مقابل ٩٥,٤ مليون جم فى مارس ٢٠٢٤م على خلفية السـياسـة التحفظية التى ينتهجها البنك فى منح التمويلات من خلال إجراء دراسـة دقيقة وشـاملة للمخاطر المحتملة بما يضمن استعادة رأس المال والحفاظ على استقرار البنك وحمايته من الخسائر المحتملة.

و أشـار سـيادة المحافظ إلى تحسـن نتائج أعمال البنك خلال الربع الأول من العام الحالى، حيث نجح البنك فى الوصـول بإجمالى إيراداته إلى ٦,٦ مليار جم، حيث ارتفع صـافى الدخل من العائد بمعدل ٤٣,٣٪ ليصـل إلى ٢,٤ مليار جم فى مارس ٢٠٢٥م مقابل ١,٧ ملياراً فى مارس ٢٠٢٤م. بينما ارتفعت المصـروفات الإدارية بنسـبة ٥٧,٥٪ لتصل إلى ١,٠٤ مليار جم... وعليه بلغ صافى أرباح البنك بعد الضرائب ٨٨١,٢ مليون جنيه.

وعلى صعيد المسئولية المجتمعية، صرح سيادة المحافظ بأن البنك يسعى دائماً إلى المشاركة والتضامن مع الدولة ومؤسساتها في جميع المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى خدمة الوطن والمجتمع معاً من أجل توفير حياة أفضـل للفئات الأكثر احتياجاً في مختلف المجالات، لذا سـاهم البنك خلال فترة الشـهور الثلاثة الأولى من العام الحالي بحوالي ١٨٨ مليون جنيه في الأنشطة والمبادرات الخاصة بالصحة والتعليم والتكافل الإجتماعى من خلال صندوق الزكاة الذي بلغت جملة موارده في نهاية مارس ٢٠٢٥م نحو ٢ مليار جنيه.

كما نوه سـيادته إلى نجاح البنك في الحصـول على جائزة المجلس العام للبنوك والمؤسـسـات المالية الاسـلامية لعام ٢٠٢٥م حول الابتكار لتحقيق الشـمول المالي وأهداف التمويل الاسـلامي في ضـوء الجهود البارزة للبنك في تقديم المبادرات والخدمات والحلول المصـرفية الرقمية المبتكرة التي تتوافق مع الشـريعة الاسـلامية وتلبي احتياجات العملاء من مختلف الشـرائح والأعمار لاسـيما في المناطق النائية الأقل وفرة بالخدمات المصرفية بما يعزز من مبادىء الشمول المالي وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.